

لماذا انحمى.. الدولار

؟



الدولار حتى وزن حان مستحيلا حاليا فليس هناك ما يمنع ترسيم العلاقة مستقبليا.

ويميل فريق الرأي الذي حقق معه «الاهرام الاقتصادي» سؤالا محوريا مؤداه:

«لماذا انحمى الدولار؟ وما هو البديل للدولار كعملة تسوية أو استيراد؟

وهل ينجح نظام سلة عملات - كبديل - في مصر؟..

يميل فريق الرأي الي جانب

تنوع الاحتياطي النقدي لدي

البنك المركزي المصري

كصيغة مباحة حاليا.

وتفاصيل دقيقة في ثنايا آراء الفريق الذي كان بمثابة توليفة رأي.

يؤكد الفارق بين سعر الفائدة علي الودائع بالجنيه المصري لمدة ثلاثة شهور ومثيلها بالدولار والذي سجل حتى نهاية ابريل الماضي ٣,٩٢٪ لصالح الجنيه المصري.. يؤكد الفارق بين سعر فائدي العمليتين ان الجنيه المصري يحمل الية جذب الودائع. ويحمل ايضا اعراض شفاء سوق الابداع من «الدولة».. او ما يعرف بالتحويل الي الدولار.

ويقتضي تثبيت اعراض

الشفاء من «الدولة» حسبما

اوشك مصرفيون واكاديميون

ورؤساء شركات ان يجمعوا..

يقتضي التفكير في علاقة جديدة بين الدولار والجنيه تعظم الفارق بين سعر فائديهما وتضع بديلا عن

تحقيق: جمال فاضل - شهيرة الراهي

صادرات و واردات مصر خلال الفترة من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٤
مقومة بالمليون دولار امريكى

الواردات	الصادرات	السنوات
٨٢٢٧.٨	٢٩١١.١	٩٠/٨٩
٨٣٨١.٠	٢٩٧١.٤	٩١/٩٠
٨٤٤٦.١	٣٦٠.٩	٩٢/٩١
٧٩٢٨.٤	٢٨٢٣.٠	٩٣/٩٢
٨٣٢٧.٣	٢٩٨٨.٤	٩٤/٩٣

المصدر: وزارة الاقتصاد

بلغ معدل النمو المتوسط للصادرات ٣.٥٪ خلال الفترة من ٨٩ الى ١٩٩٤ فيما سجل معدل نمو الواردات ٣٪ ويوقف وراء الزيادة في الصادرات عام ٩٢/٩١ ارتفاع قيمة صادرات الوقود كما يرجع الانخفاض في الواردات عام ٩٣/٩٢ الى نقص قيمة الواردات المصرية من المواد الخام.

من دول ذات عملات غير نولارية يتعرضون لمخاطر تقلب سعر الدولار امام هذه العملات، ويمكنهم تفادى هذه المخاطر عن طريق ترتيبات لتثبيت سعر العملة في سوق العملات الاجلة.

ويتم توفير مثل هذه الخدمة من خلال بعض البنوك في مصر. وقد يثار سؤال اخر وهو هل من المصلحة ان المحافظة على هذه العلاقة الاحادية مع الدولار في الوقت الذي ينهار فيه الدولار امام العملات الاوروبية والين الياباني؟

يجيب د. على سليمان: «والبديل طبعاً ان تربط الجنيه المصري بسلة عملات او ان نسمح له بالارتفاع او الانخفاض مستقلاً امام الدولار والعملات الاخرى، وفي فترة من الفترات كان هناك خطر حقيقي لارتفاع قيمة الجنيه امام الدولار وبالذات في العام المالي ٩٣/٩٢ الذي شهد تدفقات كبيرة من تحويلات العاملين في الخارج، وفي تلك الفترة تدخل البنك المركزي بشكل واضح ليمنع زيادة قيمة الجنيه المصري امام الدولار، ولم تستمر هذه السياسة بعد ذلك، وفي الواقع ان هناك مصلحة مصرية في مشاركة الجنيه للدولار الامريكى في الانزلاق امام العملات الاوروبية وبالذات لان حوالي ٧٥٪ من الصادرات المصرية تتم مناطق غير دولارية مما يعنى ان انخفاض قيمة الدولار في هذه المناطق يعنى ايضا ان سعر الجنيه المصري اصبح اكثر جاذبية، وهو ما يشجع الصادرات المصرية الى تلك المناطق».

ومن المعروف ان صندوق النقد الدولي قد طالب وبشدة تخفيض سعر الجنيه المصري كوسيلة لتحقيق المزيد من التوازن في ميزان المدفوعات المصري، ومع مقاومة السلطات المصرية لاي تخفيض رسمي في قيمة الجنيه، فان تفاعل قوى السوق قد حقق مثل هذه النتيجة امام سلة من العملات.

والسؤال عن مبررات حماية الدولار يقوم - كما يرى د. محمد فخرى مكي الاستاذ بكلية تجارة الزقازيق - على افتراض مبدئي بان مصر تحمي الدولار وهو امر يحتاج الى تدخلات مقننة ويقوم بها عدد محدود من الدول على رأسها اليابان والمانيا وينبغي ان يكون مفهومها ان ذلك يتم في اطار حماية المصالح الخاصة

لماذا نحمي الدولار

؟



ومن المجازفة في القول -

كما يقول د. على سليمان وكيل وزارة الاقتصاد لشتون البحوث - ان مصر تحمي الدولار وترجع هذه المقولة الى ملاحظة البعض من ثبات قيمة الدولار في السوق المصري وبشكل كبير في السنوات الاربعة الماضية، في الوقت الذي يتعرض الدولار فيه لضغوط كبيرة في السوق العالمية نتج عنها فقدانه



د. على سليمان

لحوالي ٢٠٪ من قيمته امام الين الياباني، المارك الالماني، والفرنك السويسري وعملات اوروبية اخرى خلال السنة الماضية، وبالرغم من انخفاض قيمة الدولار امام هذه العملات فلقد احتفظ بقيمته امام الجنيه المصري.

ويفسر د. على سليمان ارتباط قيمة الجنيه المصري بالدولار بانه نتاج سياسة واعية تهدف الى تثبيت قيمة الجنيه المصري في مقابل عملة رئيسية وهي سياسة تتبعها ايضا الكثير من



د. محمد على العمامري

الدول العربية مثل السعودية والامارات وعمان التي ترتبط عملاتها بشكل احادي مع الدولار، وتتبع نفس السياسة دول نامية اخرى مثل الارجنتين وبنما. هذا في الوقت الذي تلتزم فيه معظم دول غرب افريقيا بعلاقة ثابتة مع الفرنك الفرنسي.

ويحقق ثبات سعر الدولار في السوق المحلي فائدة كبيرة للمصدر والمستورد المصري معا حيث يوفر لهما ضمان قيمة صادراتهم و وارداتهم الدولارية بالجنيه المصري.

ويحقق ثبات سعر الجنيه امام الدولار كما يرى د. على سليمان مزايا كبيرة للاقتصاد الوطني حيث يسهل عملية ادارة موارد النقد الاجنبي، ويوفر للمتعاملين الثقة في قدرتهم على سداد التزاماتهم الخارجية بالجنيه المصري او بالدولار وفي السابق، عندما انتهت هذه العلاقة الثابتة بين الدولار والجنيه تعرض الكثير من المستوردين والمقترضين بالدولار الامريكى لخسائر

كبيرة عند تدهور قيمة الجنيه المصري امام الدولار. ولتغطية هذه المخاطر قام هؤلاء المستوردون برفع هوامش ربحهم بطريقة مغالى فيها مما اضر ايضا بالمستهلكين.

ومع المزايا الكبيرة التي يحققها ثبات سعر صرف الجنيه امام الدولار، فعزال المصدرون والمستوردون

• لن نعود إلى قاهرة! الدبلوماسية!

احتياطي النقد الأجنبي لدى البنك المركزي المصري منذ عام ٨٩ حتى يونيو عام ١٩٩٤
وهي السنوات الحرجة في عملية الإصلاح الاقتصادي القومي

السنوات	بالجنيه المصري	مقوما بالدولار		نسبة التغيير
		سعر صرف التقييم	القيمة	
يونيو ١٩٨٩	٢.٦١١ مليار جنيه	١ مليار دولار	على أساس سعر صرف ثابت في تقييم التعاملات ثبته ٢٦٠.٧ قرش للدولار	—
يونيو ١٩٩٠	٣.٨٣٢ مليار جنيه	٦.٥ مليار دولار	على أساس سعر صرف ثابت في تقييم التعاملات ثبته ٢٦٠.٧ قرش للدولار	٥٠٪
يونيو ١٩٩١	٣١.٧٠٥ مليار جنيه	٦.٦ مليار دولار	٣٣٤.٠٦٨١ قرش للدولار	٢١٠٪
يونيو ١٩٩٢	٣٥.٣٥٢ مليار جنيه	١٠.٦ مليار دولار	٣٣٢.١٠٨١ قرش للدولار	٦٠.٦٪
يونيو ١٩٩٣	٤٠.٠١٨ مليار جنيه	١٤.٩ مليار دولار	٣٣٥.٢٥٢٦ قرش للدولار	١٠.٦٪
يونيو ١٩٩٤	٥٨.١٧٣ مليار جنيه	١٧.٢ مليار دولار	٣٣٨.٩٥٩٨ قرش للدولار	٦٥.٤٪

● وجود فائض في صافي المعاملات الرأسمالية مع العالم الخارجي - تضم الاستثمار المباشر وصافي القروض والتسهيلات - يزيد عن ٢٠٠ مليون دولار في العامين الأخيرين.

وثمة سبب آخر يكشف عنه د. محمد فخرى مكي للارتباط غير المتعمد مع الدولار هو المعدل المرتفع لايداع وحدات الجهاز المصرفي - بنوك تجارية واستثمار وأعمال مشتركة ومتخصصة - لنسبة عالية من ودائع عملاتها بالعملة الأجنبية لدى البنوك في



محمد إبراهيم فريد

الخارج في صورة ودائع دولارية، بدعوى انها تقابل ودائع دولارية للعملاء وبلغ صافي تلك الودائع بعد استبعاد المستحق للبنوك في الخارج نحو

٩ مليار دولار حتى نهاية يونيو ٩٤ تمثل أكثر من ٧٥٪ من ودائع الجهاز المصرفي بالعملة الأجنبية لتقترب الرصدة الدولارية المودعة بالخارج من ٥٠٪



د. إبراهيم مatar

من الناتج القومي وقد احتاج البنك المركزي المصري الى ان يتدخل مرتين على الأقل لدعم سعر الجنيه المصري تجاه الدولار ولم يكن ذلك بهدف حماية الدولار بل لمواجهة بعض الشائعات وكإجراء وقائي يحول دون التفكير في العودة الى ظاهرة «الدولة».

ويتوقع د. محمد فخرى مكي عدم استمرار الدولار كعملة احتياطي ويقترح ان تكون وحدة التحاسب وهي وحدة السحب الخاصة التي حددها صندوق النقد الدولي وتتكون الآن من سلة من ٥ عملات هي الدولار ونسبته ٤٠٪ والمارك الألماني ونسبته ٢١٪ والين الياباني وله ١٧٪ والفرنك الفرنسي بـ ١١٪ والجنيه الاسترليني ونصيبه ١٧٪ ويجب تنويع عملية توظيف الفوائض لدى الجهاز المصرفي سواء بنكا مركزيا او بنوكا اخرى.

وتحاول مصر التحكم في سعر الدولار امام الجنيه المصري حتى تظل صادراتها ذات قدرة على المنافسة في اسواق تدخلها صادرات دول اخرى مربوطة بالدولار. والكلام لنانث رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب للبنك العربي الافريقي الدولي محمد ابراهيم فريد الذي يؤكد انه من المصلحة التمسك بسعر الدولار في السوق

يضع البنك المركزي المصري احتياطي النقد الأجنبي تحت بند الاصول الأجنبية التي تضم ارصدة لدى المراسلين في الخارج واوراق مالية واذون اجنبية وذهب وارصدة اجنبية اخرى ويقصد بالارصدة لدى المراسلين في الخارج الاحتياطي من النقد الأجنبي وقد ساهم ذلك الاحتياطي بدور بارز في تثبيت سعر صرف الدولار امام الجنيه وتحجيم التوثر السوفلي الذي كان يحدث في اعقاب نوبات ارتفاع سعره والمصدر تقارير البنك المركزي المصري المقدمة لمجلس الشعب ومن إعداد المحررين.

لتلك الدول ويرجع الارتباط بين الدولار والاقتصاد المصري اساسا الى:

● تراكم احتياطي من النقد الأجنبي لدى البنك المركزي المصري يتكون اساسا من الدولار بسبب سياسة الإصلاح الاقتصادي وتوقف ظاهرة الهجرة الى الدولار «الدولة» وتعهد البنك المركزي منذ عام ٩٢ بشراء اي فائض دولارى بالاسعار المعلنة، وربما يكون هذا الاحتياطي قد حقق مستوى تجاوز الـ ١٧ مليار دولار. وهو احتياطي يقابل ثلث السيولة المحلية في الاقتصاد المصري - ارصدة وسائل الدفع الجارية واشباه النقود - حتى نهاية يونيو العام الماضي وايضا ثلث تدفقات الناتج القومي في عام ٩٤/٩٣ وقد تحقق هذا الفائض بسبب وجود فائض في ميزان العمليات الجارية والتحويلات اساسا بسبب تحقيق التحويلات لمستوى يصل الى ٧ مليارات دولار في عامي ٩٣ و٩٢ بينما مازال حساب العمليات الجارية يحقق عجزا ملموسا وصل الى نحو ٤ مليار دولار في عام ٩٤/٩٣.

● الفائض لدى شركات الصرافة الذي تلتزم ببيعه في نهاية العمل اليومي.

ماذا نحمي الدولار



؟

سقوط لتخفيض عملتها

وسيل استناد اقتصاد المال والبنوك بالجامعة الأمريكية إلى ضرورة تنوع الاحتياطي النقدي الذي يكونه البنك المركزي المصري بحيث يمكن أن يكون سلة من العملات الصعبة كاليين والمارك وعملات أخرى قوية - تستند إلى اقتصادات متينة.

ويقترح أيضا الاحتفاظ بنسبة من هذا الاحتياطي في شكل حقوق السحب الخاصة مؤكدا أن تنوع سلة عملات الاحتياطي يجب أن يحدد للتخصصين في العملات الدولية على أن يكون الهدف العام بقاء احتياطي البنك المركزي ثابت القيمة ولا يخضع لتقلبات عملة بذاتها حتى ولو كان الاحتياطي لمقابلة الالتزامات الناشئة بهذه العملة.

وفنيا مقبول - كما يرى د. مدحت حسنين - تدخل السلطات الاقتصادية المركزية - لحماية احتياطياتها ضد تقلبات العملة المحلية كرفع سعر الفائدة على عملات هذا الاحتياطي بنسبة ضئيلة لكي تشجع على عدم التحويل من العملة الصعبة إلى العملة المحلية فيما لو كان لدى تلك السلطات توقعات معينة.

ويقوى الطلب المحلي الدائم على الدولار والذي يصفه د. عبد الحميد الغزالي الأستاذ بكلية الاقتصاد بأنه غير انتاجي تولده سلع استهلاكية وخدمات سياحية ومدخرات متجهة إلى الخارج - يقوى هذا الطلب المحلي الارتباط بين الاقتصاد الوطني والدولار ويحعل له سعره الذي يثير دائما القلق بصفة خاصة إذا اتجه مؤشره إلى الارتفاع وأن كانت قيمته - الدولار - في مصر يتعين أن تكون أقل مما هي عليه - حاليا - وأن تتراوح بين جنبيين ونصف جنيه وثلاث جنبيات.

ويعد د. الغزالي لوصف الحماية التي يسبغها الاقتصاد الوطني وعملته على الدولار بأنها شكلية ومحلية بالطبع.

ويوضح د. الغزالي أن الاحتياطي من النقد الأجنبي لدى البنك المركزي يستهدف إلى جانب ضبط سوق الدولار بصفة خاصة الحفاظ على تلك الاحتياطي الذي يمثل عمقا استراتيجيا من التقلبات السعوية للدولار أيضا.

ولامقر - كما يقول د. الغزالي - من أن تكون لمصر سلة عملات يكون فيها نسبة معينة للدولار قاد انخفض سعره فإن الانخفاض يصبح مقبولا. كما أن سلة العملات سوف تؤمن للمدخرات الدولارية من الآثار الجانبية لارتفاع أسعار الدولار.

ويختلف د. ابراهيم مختار رئيس شركة الرواد لندوال الأوراق المالية مع الطرح القائل بضرورة وجود سلة عملات تكون بديلا للدولار وتقلل من تسييده في السوق المصري. ويستند د. ابراهيم إلى أن تشكيلة العملات التي ستضمها السلة بينها بالفعل عملات ذات أسعار مرتفعة في مواجهة الدولار ومقبول القول أن سعر الدولار حاليا مناسب للتحويل من عملات أخرى إلى الدولار.

ويعتقد د. ابراهيم مختار أن نجاح نظام سلة العملات مرهون بكيات متابعة تشمل رصد تطورات أسعار فائدة تلك العملات ومؤشرات الطلب الغالب عليها وأيضا المحلي الحالي والمتوقع لاستخدامات تلك السلة أو جزء منها.

ويشير د. ابراهيم مختار إلى أن انخفاض سعر

المصري-

ويعتقد محمد ابراهيم فريد أنه حتى في حالة ما إذا كانت هناك سلة عملات كنظام تعمل به مصر سيكون للدولار نسبة كبيرة بين بقية العملات المكونة للسلة مما يزيد من ثقله بينها وعلى هذا فإذا انخفض سعره يؤثر على سعر عملات أخرى في السلة كالمارك الألماني والين الياباني أو الاسترليني فيما قد يرتفع سعر الجنيه المصري مما يؤثر على الصادرات المصرية وقد ترتفع أسعارها ويحرمها هذا الوضع من التواجد في أسواق تقل فيها أسعار صادرات نظيره - قادمة من دول ذات اقتصادات شبيهة بالاقتصاد المصري - للصادرات المصرية.

في جانب آخر تتمحور وجهة نظر استاذ اقتصاد المال والبنوك بالجامعة الأمريكية د. مدحت حسنين عند توضيح الارتباط بين الاقتصاد المصري والدولار. وما إذا كانت مصر تحمي الدولار

أو لا تحميه - تتمحور حول الاحتياطي الذي كونه البنك المركزي المصري من الدولار والذي يبلغ ١٨.٥ مليار دولار فقد دعم ذلك الاحتياطي - حسب د. مدحت - موقف الاقتصاد القومي بشكل عام والجنيه المصري بشكل خاص وارسى قواعد التعامل مع المؤسسات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي.

ويعتبر الاحتياطي صمام الأمان أمام أية أحداث طارئة يتعرض لها الاقتصاد القومي مثل الكوارث التي تصيب المحاصيل الزراعية مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات أو أي نقص حاد في المواد الغذائية وإذا زاد الطلب على الدولار لتغطية احتياجات للاستيراد أو لمقابلة التزامات محلية أو دولية لغروض أو إلتعان أو للارتفاع من أسعار الفائدة المرتفعة على الدولار فإن البنك المركزي المصري يطرح كليات منه لمقابلة الطلب ويسعر صرف معلن مما يؤدي إلى ثياب وقوة الجنيه المصري.

ويدعم الاحتياطي الدولاري - كما يضيف د. مدحت - موقف الحكومة من عدم تخفيض سعر الجنيه المصري أمام الدولار وبالتالي تأجيل إعفاء مصر من الشريحة الأخيرة المستحقة عليها بموجب اتفاقية باريس حيث تستطيع سداد الشريحة دون



د. مدحت حسنين



د. محمد لغزالي

مصر لا تحمي الدولار.. ولكن لا تحمي عملاتها

فائدة الدولار أو انخفاض قيمته في مواجهة العملات الأخرى يقلل من ظاهرة الدولار بصفة خاصة في علاقته مع الجنيه المصري لاسيما مع انخفاض معدلات التضخم المحلي والتحسين النسبي في أسعار الفائدة على الجنيه ووجود فارق بينها وبين سعر الفائدة على الدولار.

وفي الوقت الذي شهدت فيه الاسواق العالمية انخفاضا في اسعار صرف الدولار مقابل العملات الاجنبية الاخرى ظل سعر الدولار يتمتع بثبات نسبي امام الجنيه المصري في السوق المحلي مما يعنى بتعبير آخر تدعيم السلطات الاقتصادية في مصر للدولار عملا على ثبات اسعاره.

وعن هذه السياسة يقول الدكتور نادر رياض رئيس مجلس ادارة مركز بافاريا ان لها ايجابياتها وسلبياتها.

ومن الايجابيات ان احتفاظ الدولار بسعر صرف مستقر نسبيا نتيجة لتدعيم السلطات الاقتصادية له بالسوق المصري يؤدي بصورة مباشرة لثبات جزء كبير من ايرادات الدولة السيادية المتعلقة في الضرائب والرسوم الجمركية وضرائب المبيعات على السلع المستوردة من الخارج حيث ان انخفاض اسعار صرف الدولار بالسوق المصري سيؤدي بالضرورة الى انخفاض مماثل في ايرادات الدولة من الرسوم الجمركية وضرائب المبيعات مما يؤثر بصورة مباشرة على السياسة المالية التي تتبعها الدولة حاليا في اصلاح عجز الموازنة العامة ويزيد من الضغوط التضخمية الناتجة عن انخفاض تلك الايرادات.

ومن ناحية اخرى تؤدي سياسة تدعيم الدولار بالسوق المحلية واحتفاظه باسعار ثابتة نسبيا امام الجنيه المصري رغم انخفاض اسعاره عالميا الى توفير نوع من الحماية للصناعة المصرية وتحد من سياسات الاغراق حيث تؤدي تلك السياسة بصورة مباشرة الى

ارتفاع تكلفة السلع المستوردة من الخارج خصوصا تلك السلع المستوردة من السوق الأوروبية المشتركة واليابان ودول شرق اسيا وتؤدي هذه السياسة - كما يقول الدكتور نادر رياض - الى انخفاض اسعار الصادرات المصرية بالاسواق العالمية خصوصا تلك السلع التي لا تتأثر كثيرا بارتفاع تكلفة استيراد الخامات ومكونات الانتاج من الخارج مثل الحاصلات الزراعية وعلى رأسها القطن المصري مما يتيح لها ظروفًا تنافسية افضل بالاسواق العالمية وزيادة تدفق السائحين على مصر وزيادة الدخل القومي الناتج عن النشاط السياحي للارتفاع النسبي في اسعار صرف الدولار بالسوق المصري عنه بالاسواق السياحية المنافسة.

واخيرا فان الاستقرار النسبي لاسعار صرف الدولار بمصر امام الجنيه المصري وتدعيم السلطات الاقتصادية له قد يقابل الانخفاض في اسعار الفائدة على الجنيه المصري ويحد من عودة ظاهرة الدولار ويشجع اصحاب الودائع بالدولار على التخلص منها وتحويلها الى الجنيه المصري.

وفي كفة الظواهر السلبية لسياسة تدعيم الدولار بالسوق المصري تظهر اثارها على ارتفاع في اسعار الواردات المصرية من دول السوق الأوروبية المشتركة واليابان ودول شرق اسيا مما يؤدي الى زيادة الفجوة بين حجم الواردات وحجم الصادرات حيث تمثل الواردات من تلك الدول نسبة كبيرة من قيمة الواردات المصرية من الخارج الامر الذي ينتج عنه اثار سلبية على الميزان التجاري.

ومن ناحية اخرى ترتفع ايضا تكلفة استيراد الخامات ومكونات الانتاج اللازمة للصناعة المصرية والمستوردة من السوق الأوروبية المشتركة واليابان ودول شرق اسيا مما يؤثر بصورة

اسعار الفائدة المحلية على الودائع بالدولار الامريكى والجنيه المصري لمدة 3 شهور والفرق بينهما

في نهاية	سعر الفائدة على الودائع بالدولار لمدة 3 شهور	سعر الفائدة على الودائع بالجنيه المصري لمدة 3 شهور	الفرق
سبتمبر 1991	7.13	10.40	3.27
سبتمبر 1992	2.94	16.30	13.36
سبتمبر 1993	2.69	12.76	10.07
سبتمبر 1994	4.72	9.70	5.03
أكتوبر 1994	4.72	9.70	5.03
نوفمبر 1994	4.72	9.70	5.03
ديسمبر 1994	5.80	9.70	4.03
يناير 1995	6.20	9.70	3.50
فبراير 1995	6.20	9.70	3.50
مارس 1995	6.20	9.70	3.50
أبريل 1995	6.08	10.00	3.92

مازال الفارق بين سعر الفائدة على الودائع بالدولار لمدة 3 شهور والمعروفة بقصيرة الاجل ومثيله على الودائع بالجنيه المصري كبيرا وتعادل الفائدة على الجنيه المصري مرة ونصف الفائدة على الدولار والمصدر تقارير البنك المركزي ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء ومن اعداد المحررين.



حسن الشافعي

مباشرة على تكلفة المنتج النهائي وارتفاع اسعار صادرات مصر من السلع الصناعية.



نادر رياض

كما يتحمل المستهلك المصري ارتفاع اسعار المنتجات الصناعية المحلية والمستوردة وحرمانه من ميزة نسبية قد تتحقق له نتيجة لانخفاض اسعار الدولار عالميا وثبات اسعاره بالسوق المصري.

وقد تؤدي هذه السياسة الى تحول المستوردين المصريين ورجال الصناعة الى الاسواق الامريكية لاستيراد البضائع التامة

لماذا نحمي الدولار

؟



الصنع والخاسات ولوازم

الانتاج بدلا من السوق الأوروبية المشتركة واليابان ودول شرق آسيا. مما ينتج عنه ضيق فرص الاختيار امامهم ووضعهم في موقف تنافسي ضعيف.

وفي نفس الاتجاه يذكر المهندس محمد على الحمامصي مدير عام شركة IBM انه من الآثار السلبية للارتباط اللصيق للجنيه المصري مع الدولار زيادة تكلفة استيراد الاجهزة والمعدات وقطع الغيار من الخارج عندما يكون بلد المنشأ أوروبا أو آسيا تتخفص قيمة الدولار بالمقارنة مع عملات هذه الدول اما بالنسبة لمزايا سياسة تدعيم الدولار فهي اساسا ثبات تكلفة الاجهزة عند استيرادها من الولايات المتحدة وذلك بغض النظر عن تحرك سعر تحويل الدولار الأمريكي بالنسبة للعملة الرئيسية الأخرى.

وعن النظرة المستقبلية لسياسة تدعيم الدولار يقول م. محمد على الحمامصي أن تثبيت سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للجنيه المصري لفترات طويلة لن يعود على مصر بفوائد كبيرة فعلى المدى القصير لن تزيد الصادرات خاصة من حيث الحجم اذا انخفض سعر صرف الجنيه المصري بالنسبة للدولار (والعملات الأخرى)

لأن زيادة التصدير تتطلب طاقة إنتاجية وجوده في المنتج وانظمة للتسويق وتسهيلات للتصدير وهذا العوامل ليست فيها المرونة العالية التي تستفيد في المدى القصير من تحرك سعر الصرف، ولكن لا شك انه على المدى الطويل فان الانخفاض التدريجي للجنيه بالنسبة للعملة الأخرى سيحقق مزايا عديدة منها زيادة في حجم الصادرات وانكماش في حجم الواردات وظهور صناعة مصرية بديلة للواردات. هذه الآثار مبنية على اساس الانخفاض التدريجي وليس الفجائي للجنيه المصري.

ويلخص مدير عام شركة IBM فكرته عن مستقبل ارتباط الجنيه بالدولار فيقول:

لا ارى مزايا لاستمرار ارتباط الجنيه المصري بالدولار الأمريكي



وقد استمر سعر الصرف شبه ثابت لمدة 4 سنوات وارى انه يجب التفكير في تحريك سعر صرف الجنيه بالنسبة للدولار ولكن من الأخذ في الاعتبار خمس ملاحظات.

● ان هناك اسبابا فنية لحتمية هذا التحريك من ضمنها فروق نسب التضخم بين اقتصاد مصر والاقتصاد الأمريكي.

● الانخفاض في سعر صرف الدولار الأمريكي يجب ان يكون تدريجيا وقد يتطلب الامر تدخل البنك المركزي في بعض الفترات ليكون التحرك تدريجيا

● ان الانخفاض التدريجي لقيمة الجنيه سينتج عنه:

- على المدى الطويل زيادة الصادرات والتقليل من الواردات وإيجاد المنتجات المصرية البديلة للسلع المستوردة

- تفادى حدوث انهيار مفاجيء للجنيه المصري إذا شعر المواطن

ان الجنيه سوف يبدأ في الانخفاض بعد ان تعود على

ثباته لمدة طويلة فيسارع الى تحويل مدخراته الى

العملات الأجنبية في فترة قصيرة وبدافع من الخوف

من تجارب دول أخرى.

● يجب استخدام انظمة لحماية مدخرات المصريين

في البنوك من فقدان قيمتها بسبب انخفاض الجنيه.

● وكذلك بالتحكم في سعر الفائدة مثلا

● وكذلك يجب ادخال انظمة وادوات جديدة في

سوق المال حتى يتمكن قطاع الاعمال في مصر من

تغطية مخاطر العملات وتحركها السريع

ويذهب المهندس حسن الشافعي رئيس لجنة الجمارك بجمعي

رجال الاعمال الى ضرورة استمرار تثبيت اسعار صرف الدولار في

السوق المحلي ويعلل ذلك بان الخبرات السابقة اوضحت ان أي

تغير في علاقة الدولار بالجنيه كان لصالح الدولار فاذا ماترك سعر

صرف الدولار امام الجنيه المصري حرا تماما فمعنى ذلك ازدياد

الاسعار زيادة كبيرة مع انخفاض في القوى الشرائية في المجتمع

وزيادة تكلفة الاستيراد اللازم للانتاج مما قد يؤثر تأثيرا قاتلا

على حد وصف المهندس حسن الشافعي - على السوق فكما يذكر

رئيس لجنة الجمارك ان مايقرب من 30% - 40% من اجمالي واردات

مصر تتم بالدولار واذا ماترك سعر الدولار حرا في السوق المحلي

وارتفع سعر الدولار فان ذلك سيكون له تأثير كبير على حجه

لايستهان به من الواردات

▶ حصيلة الدولار اليومية في البنوك